Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.12, Issue.5, pp: 599-613
Oct (2022)

Article 5

تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين

ياسر عبد طه الشرفا
قسم إدارة الأعمال- كلية التجارة
الجامعة الإسلامية في غزة- فلسطين
yshorafa@iugaza.edu.ps

أحمد يحيى محمد شاهين
الجامعة الإسلامية في غزة- فلسطين

استلام البحث: 2022 /5/8 مراجعة البحث: 2022/6/7 قبول البحث: 2022/8/6

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.5.5

This file is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال
Global Journal of Economics and Business (GJEB)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2
E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285
www.refaad.com

تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين

ياسر عبد طه الشرفا
قسم إدارة الأعمال- كلية التجارة- الجامعة الإسلامية في غزة- فلسطين
yshorafa@iugaza.edu.ps

أحمد يحيى محمد شاهين
الجامعة الإسلامية في غزة- فلسطين

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.5.5 قبول البحث: 2022/8/6 مراجعة البحث: 2022/6/7 استلام البحث: 2022/5/8

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين، وذلك من خلال العمل على وصول واستخدام وانتشار هذه الخدمات وجودتها والمتمثلة في مؤشرات (تطور ودائع العملاء، تطور عدد فروع ومكاتب المصارف، تطور عدد من يملكون حسابات بنكية، تطور عدد بطاقات الصراف الآلي، تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية وعدد أجهزة نقاط البيع POS)، وقد تم قياس الأداء المصرفي باستخدام مؤشرات القياس المالية التالية (العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE) حيث تم الاستناد إلى التقارير المالية السنوية والإحصاءات المنشورة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والخاصة بالبنوك محل البحث خلال الفترة الزمنية من عام (2001) حتى عام (2021) تشمل فترة ما قبل وما بعد تطبيق أبعاد الشمول المالي في المصارف الفلسطينية، ولأغراض البحث تم استخدام الإختبارات الإحصائية اللازمة في هذا الخصوص وهي نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، ونموذج اختبار T-Test. و تم المقارنة بين متوسط البيانات المالية للفترة ما قبل تطبيق الشمول المالي مع متوسط البيانات المالية للفترة بعد تطبيق الشمول المالي. وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تأثير لأبعاد تطبيق الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين، من حيث وجود نمو وتطور في كافة المؤشرات المصرفية التي انعكس أثرها على زيادة العوائد المصرفية المتحققة وكان النمو للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية أكبر من النمو للعائد على التسهيلات الائتمانية والعائد على الإستثمار. وأوصت الدراسة بتعزيز عمليات الشمول المالي في فلسطين ووضع الآليات اللازمة لدعم تطبيقه في المصارف بما يتناسب مع تحقيق مكاسب مقبولة للمصارف والعملاء وأصحاب رؤوس الأموال على حد سواء، كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام القطاع المصرفي بتحسين طرق إدارة أموال المودعين من خلال التنويع وابتكار خدمات مصرفية متطورة تواكب مستوى الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك في الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الأداء المصرفي، القطاع المصرفي الفلسطيني.

المقدمة:

بدأ الإهتمام بموضوع الشمول المالي أعقاب الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2007/ 2008 حيث ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية المختلفة بتحقيق أبعاد هذا الشمول.

تجسد ذلك في التزاماتها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها والإستفادة منها بشكل سليم وفعال (ماس، 2016م). كما عملت سلطة النقد الفلسطينية على مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال من خلال ارتباطها مع مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion) والذي يعرف اختصارًا باسم (AFI)، وقامت في العام 2012 بإعلان التزامها بمقررات المايا (Maya Declaration) وهي مقررات تم التوافق عليها في العام (2011) في (ريفيرا مايا، المكسيك) لغرض تمكين المؤسسات من تحقيق أهداف الشمول المالي. لذلك جاء حرص سلطة النقد الفلسطينية التي تضطلع بمهمة الإشراف والرقابة والتنظيم للقطاع المصرفي على تشجيع أنشطة ومجالات التفرع، وانتشار عمليات الشمول المالي من خلال إصدار التراخيص اللازمة لذلك، والدفع نحو وتطور أداء الجهاز المصرفي الذي تطورت أصوله

وودائعه ومحفظته الإئتمانية وتنوعت خدماته المالية التي يقدمها بدءًا من فتح الحسابات وادارة الأموال إلكترونيًا، وانتشار الصرافات الآلية، وتقديم خدمات السحب والإضافة وتحويل الأموال بأقل التكاليف الممكنة.

هذا ولما كان قياس وتقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الفلسطيني عمومًا يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه، لذلك يأتي هذا البحث للتعرف على مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين، وذلك من خلال إجراء التحليل اللازم للقوائم المالية لكافة البنوك لإظهار أثر الشمول المالي الذي باشرت سلطة النقد في تطبيقه وانعكاساته على مخرجات تلك القوائم وقياس مدى التطور الذي يحدثه هذا الشمول وتأثيراته على الأداء المصرفي في فلسطين.

1.1. مشكلة الدراسة:

يتزايد تحقيق الشمول المالي عالميًا وتتسارع وتيرته من خلال زيادة ودائع العملاء، وانتشار الفروع والمكاتب المصرفية، وأعداد من يمتلكون حسابات مصرفية خاصة مع التوسع في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت، وتوسيع شبكات الإستخدام الإلكتروني لكافة أنواع الخدمات المصرفية من خلال الصرافات الآلية وأجهزة نقاط البيع، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير نظام المدفوعات والمساهمة في تحقيق الإستقرار المصرفي. ومن هنا عملت سلطة النقد الفلسطينية جاهدة نحو تطبيق الشمول المالي بأبعاده المتمثلة في تطور الودائع، تطور عدد الفروع، تطور من يملكون حسابات مصرفية، تطور عدد بطاقات الصراف الآلي، تطور عدد أجهزة الصراف الآلي، وتطور عدد نقاط البيع (AFI,2013) مستهدفة توسيع شبكات الوصول إلى كافة شرائح المجتمع، وإتاحة الإمكانات اللازمة لاستخدام التقنيات المصرفية المستخدمة ومتابعة جودة الخدمات المقدمة لهم، وقد تمثل ذلك في مجالات التوسع الجغرافي، وانتشار الخدمات المالية والمصرفية في كافة محافظات الوطن، وتوصيل الخدمة اللازمة لكافة المواطنين حسب التواجد السكاني، إلى جانب تطوير نوعية هذه الخدمات لتصبح ذات تقنية وأداء متميز من خلال استخدام وسائل الدفع، والتحويلات، والإيداع، والسحب، والصرف إلكترونيًا بهدف التأثير إيجابيًا على تطوير الأداء المصرفي في فلسطين ليواكب التطورات العالمية في هذا المجال، لذلك تأتي هذه الدراسة للوقوف على مدى تحقيق الشمول المالي خلال السنوات المالية التي تلت عملية التطبيق وقياس مدى تطورها وأثرها على الأداء المصرفي عبر تلك الفترات والذي سيتم قياسه من خلال مؤشرات العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وذلك عبر الفترة المالية الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2009، ثم الفترة المالية من عام 2010 (بدء تطبيق الشمول المالي) وحتى عام 2021، وعليه فإن مشكلة هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما تأثير الشمول المالي على العائد على الأصول؟
- ما تأثير الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية؟

2.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال تناوله موضوعًا ماليًا ومصرفيًا ذو أبعاد إقتصادية وإجتماعية بدأت تحظى في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، حيث يتم الربط بين تطبيق أبعاد الشمول المالي المتعارف عليها دوليًا، وإقليميًا، ومحليًا مع تطور الأداء المصرفي لغرض الوقوف على أثر هذا التطبيق على تطور الأداء المصرفي في فلسطين عبر عدة متغيرات كمية يتم قياسها من خلال مؤشرات مالية ومصرفية تساهم في تقديم رؤية صادقة حول الانتشار المصرفي، والاشتمال المالي ودوره في تحفيز وتطور الأداء المصرفي. إن قياس وتقويم الأداء المالي والمصرفي للجهاز المصرفي الفلسطيني في ظل تطبيق مفهوم الإشتمال المالي يعتبر من الضمانات الأساسية اللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه، لذلك تبرز أهمية هذا البحث في الكشف عن أبعاد تطبيق مفهوم الشمول المالي عبر فترة الدراسة، ودوره في زيادة وتطوير مفاهيم الخدمات المصرفية القائمة على وسائل الدفع الحديثة، ومدى مساهمتها في توسيع شبكات الأمان المصرفي، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل متكامل، مما ينعكس أثره على تطوير منظومة العمل المصرفي والإدارة المصرفية على حد سواء. لذلك فان الكشف عن هذا الأداء يؤدي إلى تشجيع وتطوير الأداء إلى جانب تطوير منظومة العمل المصرفي الشامل في فلسطين، وبالتالي تقوية وترسيخ واستدامة أداء الجهاز وتحقيق عنصر المنافسة، ومن ثم الصمود أمام الأزمات المالية.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تعزيز أبعاد الشمول المالي وأثرها على الأداء المصرفي للبنوك العاملة في فلسطين، خاصة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- قياس المؤشرات المالية اللازمة للوقوف على تطورات الأداء المصرفي المتمثلة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.
- الوقوف على التحديات والمعيقات التي تواجه الشمول المالي.
- تحليل البيانات المالية المتعلقة بالشمول المالي.

4.1. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق عمليات الشمول المالي و العائد على الأصول " ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور ودائع العملاء والعائد على الأصول ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد فروع ومكاتب المصارف والعائد على الأصول ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين تطور عدد من يملكون حسابات بنكية والعائد على الأصول ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد بطاقات الصراف الآلي والعائد على الأصول ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي والعائد على الأصول ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد نقاط البيع POS والعائد على الأصول ".

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق عمليات الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية " ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور ودائع العملاء والعائد على حقوق الملكية ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد فروع ومكاتب المصارف والعائد على حقوق الملكية ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد من يملكون حسابات بنكية والعائد على حقوق الملكية ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد بطاقات الصراف الآلي والعائد على حقوق الملكية ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي والعائد على حقوق الملكية ".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور عدد نقاط البيع POS والعائد على حقوق الملكية ".

5.1. الدراسات السابقة:

- **دراسة العنبكي وآخرون (2021) بعنوان "دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي"** يهدف البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بتسليط الضوء على مفهوم المصارف الشاملة بشكل عام ومناقشة مفهوم الشمول المالي كجانب نظري فضلًا عن التحقق من دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي. ويستند البحث على فرضية رئيسية مفادها إن تطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية يؤدي إلى تحقيق الشمول المالي. أما مشكلة البحث فتتمثل بالسؤال التالي، هل أن للمصارف الشاملة دور في تحقيق الشمول المالي؟ أما أهمية البحث فتنبع من أهمية تطوير النظام المحلي الخاص بالقطاع المصرفي الذي له دور بارز في تطوير المجتمعات من جهة والاقتصاد المحلي من جهة أخرى . فضلًا عن وجود الحاجة الماسة لتنويع واردات الخزينة العامة للدولة الأمر الذي ينعكس على ضرورة التركيز على تطوير القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف الشاملة بشكل خاص. أما أهم ما توصل إليه البحث فيتمثل بأن تطبيق المصارف الشاملة يؤدي إلى الحصول على العديد من المميزات والتي منها التعاملات الكبيرة التي ستتحقق من خلال تطبيق هذا النوع من المصارف الأمر الذي ينعكس على انخفاض في تكلفة تقديم الخدمة للزبائن. فضلًا عن استقطاب العديد من المستثمرين واكتساب الحصة السوقية الكبرى. هذا وإن التنوع في تقديم الخدمات من قبل هذه المصارف يؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية. بالمقابل فإن الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى سهولة استخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه المصارف.
- **2-دراسة (Boachie et al.,2021) Relationship between financial inclusion, banking stability and economic growth: a dynamic panel approach. بعنوان** "العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي والنمو الاقتصادي" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي والنمو الاقتصادي في بلدان أفريقيا جنوب. فعلى الصعيد العالمي، اكتسب الشمول المالي اعترافًا كقناة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إشراك نسبة كبيرة من السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في النظام المالي الرسمي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في القطاع المصرفي. تم الحصول على بيانات حول الشمول المالي والاقتصاد من البنك الدولي، كما تم الحصول على بيانات مؤشرات سلامة البنك من صندوق النقد الدولي التي تغطي فترة 11 عامًا من 2008 حتى 2018. تم استخدام تحليل الانحدار بسبب القدرة على الوصول إلى نتائج غير متحيزة ومتسقة حتى لو كان هناك تجانس في النموذج. أظهرت النتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي يقود للاستقرار المصرفي وليس العكس. وتأكيد وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستقرار المصرفي. لذلك، وجدت هذه الدراسة دعمًا لفرضية متابعة الطلب. كما أشارت الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي وكبير على استقرار البنوك والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن تنظيم رأس المال المصرفي يؤثر سلبًا على الاستقرار المصرفي في دول إفريقيا جنوب الصحراء. يجب على البنوك المركزية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الاستفادة من التأثير الإيجابي للشمول المالي لتطوير الأطر والسياسات التنظيمية التي تجعلها جذابة للبنوك لمواصلة توسيع عملياتها إلى غير المتعاملين مع البنوك.
- **دراسة قفيشة (2020) " بعنوان الشمول المالي المصارف الإسلامية فلسطين"** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته وأبعاده، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الفئات الفقيرة

والمهمشة بشكل عام. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الجوانب المختلفة للشمول المالي، وأبعاده وتطبيقاته في المصارف الإسلامية في فلسطين، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن ثم تحليلها إحصائيًا وعرض النتائج، عبر استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل، تكوّن مجتمع الدراسة من جميع عملاء البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ممثلة في البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي ومصرف الصفا، وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، التي تكونت من (150) استبانة تم توزيعها، واسترداد (130) منها، بنسبة استرداد بلغت (87%). كما تم تعزيز نتائج الدراسة بإجراء المقابلة من أجل دمج المدخل الكمي والنوعي في الحصول على البيانات وتحليلها للحصول على النتائج. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية واستخدامها والاستفادة منها، وجودة الخدمات المالية الإسلامية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، ومتغير مستوى الدخل، ومتغير الحساب البنكي. تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية الإسلامية تعزى لمتغير طبيعة الحساب، وتبين من خلال المقابلة وجود ضعف في الثقافة المالية الإسلامية لدى المستفيدين، بالإضافة إلى قلة الجهود المبذولة من قبل البنوك في نشر الوعي حول الثقافة المالية الإسلامية، والتركيز على الفئات الغنية بشكل أكبر وتهميش الفئات والمناطق الفقيرة والمهمشة، والتركيز من قبل المصارف الاسلامية الفلسطينية على بعض صيغ التمويل دون غيرها من أنواع التمويل الإسلامية الأخرى المختلفة.

- **دراسة لفته، وحسين (2019) بعنوان: "آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولًا للخدمة المالية في العراق"** هدفت الدراسة إلى الوقوف على الآليات اللازمة لتعزيز عمليات الشمول المالي في العراق بالنظر إلى أهميته في توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية التي تسهم في تمكين المجتمع ككل من الخدمات المالية، وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد. وقد تم استخدام المنهج الإستقرائي من خلال الاطلاع على أحدث الرسائل والبحوث والمعايير الدولية والقوانين ذات الصلة بموضوع الدراسة للاستفادة منها في تعميم وتوسيع دائرة التطبيق لمنهجيات الانتشار المالي لتشمل كافة المناطق البعيدة والمهمشة في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن بعض التحويلات الحكومية والمدفوعات المالية تجري من خلال قنوات غير الحسابات الرسمية في المؤسسات المالية وبطريقة الدفع النقدي أحيانًا، وأشارت الدراسة إلى أن الالتزام بتحويل رواتب الموظفين إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية يعزز من مستويات الشمول المالي، كما أن استخدام القنوات المالية الرسمية الإلكترونية يساعد على التزام السكان بسداد فواتير الخدمات بطريقة منتظمة؛ وبالتالي زيادة الاهتمام بثقافة الشمول المالي التي ينشدها البنك المركزي.
- **دراسة (Yadav and Sharma, 2018) بعنوان: الشمول المالي في الهند "Financial inclusion in India"** هدفت الدراسة إلى جمع المعلومات المتعلقة بتطبيقات الشمول المالي وإدراجها في قاعدة بيانات تتعلق بترتيب الأقاليم الهندية على أساس مؤشر تطور الشمول المالي وتحديد العوامل المؤثرة فيه. وقد تم جمع بيانات الدراسة من المصادر الثانوية ونشرت من قبل بنك الاحتياطي الهندي ومؤسسة الإحصاء المركزية. واعتمدت الدراسة في ترتيب الأفضلية باستخدام ثلاثة معايير تقوم على أساس أبعاد الشمول المالي والتوسع في استخدام الخدمات المصرفية، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود زيادة في عمليات الشمول المالي في كافة الأقاليم الهندية وقد كان نصيب قطاعات الزراعة النصيب الأكبر من الاهتمام في مجالات التوسع المصرفي والتحويلات الممنوحة في كافة الأقاليم، وأشارت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات التي تحد من عمليات الإنتشار والشمول المالي، مثل عدم تطوير البنية التحتية المصرفية، ووجود كثافة سكانية في بعض الأقاليم ممن ليس لديهم الوعي المصرفي الكافي.
- **دراسة عجور(2017) بعنوان: "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة من حيث استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهميته وأهدافه، وبيان أثره على تحسين ثقافة المسئولية الاجتماعية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الجوانب المختلفة لدور الاشتمال المالي في إرساء قواعد المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة حيث استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن ثم تحليلها إحصائيًا، وعرض نتائج هذا التحليل، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة في هذا الخصوص. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي وتحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة .

أهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة استكمالًا للدراسات السابقة متناولًا تأثير أبعاد الشمول المالي مما ينعكس أثره على تطوير أداء هذه المصارف وينعكس على منظومة العمل المصرفي. وقد تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في بيان أهمية تطوير الأدوات والمفاهيم التي تساعد على توسيع دائرة الشمول المالي للوصول إلى معظم شرائح وطبقات المجتمعات. ويأتي هذا البحث أيضًا ليسلط الضوء على مفاهيم الشمول المالي ومتغيراته وقياس أثرها على الأداء المصرفي متمثلة في عدد من المتغيرات التابعة المستخدمة في قياس هذا الأداء وخاصة العائد على الأصول والعائد على الملكية لمعرفة تأثيراته على جوانب العمل المصرفي، والتي سيكون من شأنها المساهمة في تطوير الإجراءات التي تقود إلى تحسين هذا الأداء. كما يأتي هذا البحث منسجمًا مع التوجهات العالمية لتعزيز الشمول المالي الدولي، بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية من أجل بناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي.

المبحث الأول: الشمول المالي والأداء المصرفي

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأهميته و أبعاده

أولًا: مفهوم الشمول المالي

ينطوي مفهوم الشمول المالي على العديد من التعريفات التي تهدف إلى تحديد إطار الخدمات وفئات المجتمع التي يجب أن تغطيها عمليات وصول الخدمات إلى تلك الفئات، وقد عرف الشمول المالي بأنه: نسبة الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين من منظمات أعمال وشركات ووحدات إدارية حكومية الذين يستخدمون الخدمات المالية (The World Bank, 2014, p.21). وعرفه صندوق النقد العربي (2015م، ص1) بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، إلى جانب ارتفاع الأسعار نسبيًا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

وقد عرف الشمول المالي بأنه "الحالة التي يكون بمقدور جميع الأفراد الوصول إلى مجموعة الخدمات المالية كاملة ذات الجودة والأسعار المناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات يشمل ذلك ذوي الحاجات الخاصة والفقراء بالإضافة للمناطق الريفية والمهمشة" (Zins & Weill, 2016).

كما عرف بأنه: "تقديم للخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة (عليوة، 2019).

ويرى الباحثان أن الشمول المالي هو إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية.

ويعرفه حمدان وأبو دية (2018، ص179) بأنه توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة، ومحدودي الدخل بتكلفة منخفضة دون تميز تساعدهم على استمرار مشاريعهم، ونموها، ليصبحوا جزءًا من النشاط الاقتصادي الرسمي.

فالشمول المالي يساهم في تقديم التسهيلات اللازمة للأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشخصيات الاعتبارية وتمكينهم من الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية متمثلة في (المدفوعات، والتحويلات، والادخار، والائتمان، والتأمين، وغيرها)، ضمن بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (CGAP and Arab Monetary Fund, 2017, p1).

وتعرف سلطة النقد الفلسطينية (2018، ص7) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها، وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب.

ثانيًا: أهمية الشمول المالي:

يمكن توضيح أهمية الشمول المالي من خلال (Neaime & Gaysset, 2018):

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: حيث يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الا قصادي، كما يرتبط عمق واستخدام الخدمات المالية وانتشارها بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل.
- تعزيز استقرار النظام المالي: إن استخدام السكان بشكل متزايد للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي.
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاهم: حيث إن انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، يسهم في تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي وتعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة.
- أتمتة النظام المالي: إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال.

وتبرز أهمية الشمول المالي في النقاط التالية (حسين، 2018، ص2):

- تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكاليف المقبولة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الإبتكار في هذا المجال.
- اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية لكي تساهم في تمكين المجتمع ككل، وتعزيز الإستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي، وتشجيع الإدخار.

- يعتبر التمكين والشمول المالي محورًا مهمًا في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها في تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل.
- المنافع الإنمائية العديدة والتي يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

ثالثًا: أبعاد الشمول المالي:

اتفق قادة مجموعة العشرين G20 مع توصية الشراكة العالمية GPFI على دعم جهود تحقيق الشمول المالي ونشر بيانات حول مدى تحقق الشمول المالي العالمي والوطني في قمة لوس كابوس، وتم تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية لعمليات الشمول المالي على النحو التالي: (GPFI and G20, 2012)

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية .

المطلب الثاني: تعريف وأهمية الأداء المصرفي

عرف الأداء المصرفي بأنه النتائج المرغوبة التي تسعى البنوك لتحقيقها، ويعد الأداء النتيجة المتحققة من خلال المواءمة بين الأعمال ومواردها الخاصة، ويرتبط بتحقيق الأهداف أطراف متعددة مهتمة بأنشطة البنك ممثلة في حملة الأسهم، والمقرضين، والمودعين، والحكومة، والعملاء، وغيرهم (الشمالي، 2016، ص190). ويعتبر الزواوي والسريتي (2017، ص61) أن الأداء المصرفي هو نقطة البداية لتشخيص نقاط القوة والضعف في أداء أنشطة البنك وتوفير المعلومات اللازمة للتقييم، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تكفل تحقيق البنك لأهدافه. وبالتالي فإن الأداء المصرفي يظهر مدى قدرة البنك على استخدام الموارد المتاحة له الاستخدام الأمثل بالفاعلية والكفاءة المطلوبة لتحقيق الأهداف المخطط لها والمتمثلة بالربحية، والسيولة، والأمان، والسعي إلى الاستمرار، وتحقيق النمو في السوق (الذبحاوي، وعلي، 2016، ص135). وعليه يمكن القول بأن الأداء المصرفي هو عبارة عن وسائل ومؤشرات تستخدمها الإدارة العليا في البنك للتعرف على مدى إنجاز الأعمال والأنشطة التي تم تحديدها سلفًا، وبالتالي فإنه يتمثل في مقارنة النتائج المتحققة التي تم تحديدها وفق الأهداف المرسومة مسبقًا والمخطط لها بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات من خلال التقويم والتصويب، وغالبًا "ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلًا" وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة وهي سنة مالية غالبًا. كما أن هناك مجموعة من العناصر الواجب أن يقيسها الأداء المصرفي بشكل سليم حتى يستطيع من خلالها مجتمعة التعرف على حقيقة الأداء الكلي للبنك، وتتمثل عناصر الأداء المصرفي في التالي: (غزاي وأحمد، 2016، ص199)

- الربحية: وتتضمن العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على قدرة البنك على توليد الأرباح التي يرغب بها حملة الأسهم وتلبي طموحات الملاك ومن بين هذه المؤشرات معدل العائد على عمليات الاستثمار المختلفة ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.
- المركز السوقي: يقوم على أساس مقارنة الحصة السوقية للبنك بالحصة السوقية لأكبر المنافسين له ويعد أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم في وصف وتعزيز المركز التنافسي للبنك وبخاصة المغامرة منها التي تسعى إلى الهيمنة على الأسواق.
- قيادة المنتجات: يركز هذا العنصر على قيام الإدارات الرئيسية في البنك بتقييم التكاليف، والجودة، والمركز السوقي للمنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها في المستقبل، والعمل على تطويرها باستمرار.
- المسؤولية الاجتماعية: تستخدم البنوك مجال المسؤولية الاجتماعية لتقييم مدى النجاح الذي حققته في تحمل المسؤوليات التي أنيطت بها تجاه العاملين والمجتمع عمومًا.
- الإنتاجية: يشير مفهوم الإنتاجية إلى العلاقة بين مخرجات البنك ومدخلاته من موارد مادية وبشرية تتأثر بعوامل أو متغيرات متعددة منها: التكنولوجيا المستخدمة من قبل البنك، وكفاءة رأس المال البشري، وغيرها، ومن خلاله تستطيع البنوك قياس مدى نجاحها في استخدام عناصر الإنتاج المادية والبشرية المتاحة لها بما يضمن تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف.

يتضح مما سبق أن عناصر الأداء المصرفي تشتمل على الجانب المالي للبنك، والجانب التسويقي، وجانب المسؤولية الاجتماعية، وبذلك نستطيع من خلال قياس أداء البنوك الكلي والوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد والاستناد إليها. كما تظهر أهمية قياس الأداء من خلال حرص الإدارة العليا في البنك على وضع المعايير اللازمة للقياس وتحديد المؤشرات الكمية والنوعية اللازمة لذلك، وبالتالي فإن أهمية قياس الأداء المصرفي تتمثل في النقاط التالية: (Rose, 2004, p54)

- حماية أموال المودعين من الضياع وسوء الإستخدام الأمثل، حيث أنه من واجب البنك المركزي أو السلطة النقدية الحفاظ على أموال المودعين وحمايتها من أي سوء استعمال محتمل.
- الحفاظ على حقوق المساهمين في البنوك.
- التأكد من سلامة النظام المصرفي الذي يؤثر بدرجة كبيرة على استقرار الإقتصاد الوطني.

- كشف تصرفات مدراء البنوك غير الرشيدة والتي قد تعرض أموال المودعين للخطر طمعًا منهم في تحقيق أرباح إضافية.
- تحديد مدى تعرض البنوك للمخاطر المصرفية، والتي تتمثل في مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر تذبذب أسعار الصرف، وغيرها من المخاطر السوقية.

ويتضح مما سبق أن قياس الأداء المصرفي له أهمية بالغة جدًا على مستوى المتعاملين مع البنك من جهات داخلية وخارجية للحفاظ على حقوقهم وحمايتها، بالإضافة إلى كونه يساهم في تقييم أداء البنك للحفاظ على سمعته وتحسين حصته في سوق الصناعة المصرفية، إلى جانب ضمان استقرار الاقتصاد الوطني لكون البنوك من أكثر مؤسسات القطاع المالي تأثيراً في اقتصاد أي دولة.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

المطلب الأول: المنهجية المستخدمة وطريقة التحليل

أولًا: المنهجية المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وصفًا كميًا ونوعيًا باعتباره المنهج المناسب للدراسة وذلك للتعرف على مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة.

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العاملة في فلسطين والبالغ عددها 14 مصرفًا، أما عينة الدراسة فتشمل جميع تلك المصارف حيث تم تحليل البيانات المالية التي تظهرها الميزانيات المجمعة للمصارف المذكورة للفترة المالية من عام 2001 حتى عام 2021 وذلك بهدف التعرف على تأثير تطبيق الشمول المالي للفترة السابقة على التطبيق ومقارنته بالفترة المالية التي اعقبت هذا التطبيق (سلطة النقد،2018).

ثالثًا: طريقة التحليل:

تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression model)، للتعرف على مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين، وذلك من خلال إيجاد قيمة اختبار T المقابلة لكل متغير من المتغيرات المستقلة ومستوى الدلالة(sig) لكل منه، وكذلك قيمة اختبار F لجميع المتغيرات معًا لقياس أثرها على المتغيرات التابعة كذلك تم استخدام معامل التحديد (R-squared) الذي يقيس نسبة التغير في المتغير التابع التي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل، أي القدرة التفسيرية للمتغيرات، وتتوافق هذه الأساليب مع طبيعة البيانات وفرضيات البحث، وعليه تم تجميع البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة الزمنية من عام (2001 حتى عام 2009) وهي الفترة السابقة على تطبيق الشمول المالي وكذلك الفترة التالية على التطبيق بدءًا من عام (2010 حتى عام 2021).

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على ما يلي : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في تطبيق عمليات الشمول المالي على العائد على الأصول ROA).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model)، لمعرفة أثر الشمول المالي على العائد على الأصول ROA، حيث تم إدخال البيانات المالية للمتغيرات المستقلة التي تظهرها القوائم المالية المجمعة للبنوك خلال فترة البحث، كما تم إدخال البيانات المالية المتعلقة بالمتغير التابع الاول، وهو العائد على الأصول، والذي تم احتسابه من خلال قسمة صافي الايرادات على إجمالي الأصول، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر الشمول المالي على العائد على الأصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T-test	القيمة الإحتمالية Sig.	معامل التحديد	اختبار F	القيمة الإحتمالية Sig.
المقدار الثابت	-0.003	0.430	0.676			
ودائع العملاء	0.000	0.651	0.029			
عدد فروع ومكاتب المصارف	0.000	0.123	0.004			
عدد من يملكون حسابات بنكية	0.000	3.609	0.004	0.889	23.732	0.000
بطاقات الصراف الآلي	0.000	1.559	0.047			
عدد أجهزة الصرافات الآلية	0.000	2.246	0.046			
عدد أجهزة نقاط البيع POS	0.000	3.146	0.009			

من الجدول يتبين ما يلي:

يشير نموذج الإنحدار إلى أن قيمة F بلغت 23.732، كما أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عمليات الشمول المالي والعائد على الأصول ROA، ويتفرع من هذه الفرضية (6) فرضيات فرعية على النحو التالي:

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لودائع العملاء على العائد على الأصول).**

يتبين من الجدول التالي رقم (4.4) أن قيمة T قد بلغت 0.651 وأن القيمة الإحتمالية 0.029 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير لنمو ودائع العملاء على العائد المتولد من تلك الأصول، هذا ومن خلال الرجوع إلى البيانات المالية الاحصائية لتطور كل من الموجودات والإيرادات للسنوات المالية محل البحث الجدول رقم (1.4) يتضح أن متوسط نمو العائد على الأصول قد بلغ (1.2%) بعد التطبيق في حيث كان قبل التطبيق (0.6%) ويشير ذلك إلى وجود أثر في تطبيق الشمول المالي ونمو ودائع العملاء على العائد على الأصول واتفقت هذه التنيجة مع دراسة (عجور، 2017).

جدول (2): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر ودائع العملاء على العائد على الأصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
ودائع العملاء	0.000	0.651	0.029

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد فروع ومكاتب المصارف على العائد على الاصول ROA).**

يتبين من الجدول أن قيمة T قد بلغت 0.123 وأن القيمة الإحتمالية 0.004 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني وجود تأثير لعدد الفروع ومكاتب المصارف على العائد على الأصول، ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة عدد الفروع والمكاتب يرافقه زيادة أعداد المتعاملين مع المصارف مما يترتب عليه زيادة في حركة المعاملات المالية والمصرفية حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود زيادة في متوسط أعداد الفروع في من 145 إلى 270 فرع وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Yadav and Sharma,2018).

جدول (3): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد فروع ومكاتب المصارف على العائد على الأصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
عدد فروع ومكاتب المصارف	0.000	0.123	0.004

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد من يملكون حسابات بنكية على العائد على الأصول ROA) .**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي (3.609) وأن القيمة الإحتمالية 0.004 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05. هذا ومن خلال الرجوع إلى البيانات الإحصائية في الجدول السابق وجود زيادة في متوسط أعداد من يملكون حسابات مصرفية قبل التطبيق من (1122126) إلى (2850656) بعد التطبيق، ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة عمليات الشمول المالي ترتب عليه زيادة أعداد من يملكون حسابات بنكية، الأمر الذي يعني زيادة أعداد المستفيدين من الخدمات المصرفية التي تقدم لهم من خلال حساباتهم المصرفية وحصولهم على التسهيلات الائتمانية التي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات لتلك المصارف واتفقت هذه التنيجة مع دراسة (عجور، 2017).

جدول (4): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد من يملكون حسابات بنكية على العائد على الأصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
عدد من يملكون حسابات بنكية	0.000	3.609	0.004

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد بطاقات الصراف الآلي على العائد على الأصول ROA).**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي 1.559 وأن القيمة الإحتمالية 0.047 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير في زيادة أعداد بطاقات الصراف الآلي المصدرة على العائد على الأصول، هذا ومن خلال الرجوع إلى البيانات المالية الإحصائية لتطور عدد البطاقات التي أصدرتها البنوك خلال السنوات المالية محل البحث (قبل وبعد تطبيق الشمول المالي) يتبين وجود تطور كبير في أعداد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من قبل البنوك حيث بلغت في المتوسط قبل تطبيق الشمول المالي(122,942) بطاقة ثم أصبحت (567,071) بطاقة بعد التطبيق.

جدول (5): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر بطاقات الصراف الآلي على العائد على الأصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
بطاقات الصراف الالي	0.000	1.559	0.047

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أجهزة الصراف الالي على العائد على الاصول ROA)**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي (2.246) وأن القيمة الإحتمالية 0.046 هي أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير في زيادة أعداد أجهزة الصراف الآلية على العائد على الاصول، هذا وبالرجوع إلى البيانات المالية الإحصائية لتطور عدد أجهزة الصراف الآلية (قبل وبعد تطبيق الشمول المالي) يتبين وجود زيادة على أعداد تلك الأجهزة بدرجة كبيرة جدًا مما يعزز من عمليات الشمول المالي وانعكاسها على تطور العائد المترتب على زيادة استخدامها، ويفسر الباحثان ذلك بأن انتشار عدد الصرافات في المناطق الجغرافية في فلسطين كان بهدف إيصال كافة الخدمات المصرفية للجمهور، الأمر الذي يشجع على استقطاب عملاء جدد والمحافظة على العملاء الحاليين، مما ينعكس بدوره على زيادة الإيرادات المتحققة من استخدام تلك الصرافات واتفقت هذه التنيجة مع دراسة (عجور، 2017).

جدول (6): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد اجهزة الصر افات الالية على العائد على الأصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية Sig.
عدد اجهزة الصرافات الالية	0.000	2.246	0.046

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أجهزة نقاط البيع POS على العائد على الاصول ROA)**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي (3.146) وان القيمة الإحتمالية 0.009 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وبالتالي يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات انتشار أجهزة نقاط البيع على العائد على الأصول. هذا وبالرجوع إلى البيانات المالية الإحصائية المتعلقة بتطور أعداد نقاط البيع لأجهزة (POS) خلال السنوات المالية محل البحث (قبل وبعد تطبيق الشمول المالي) يتبين وجود زيادة مضطردة في أعداد تلك الأجهزة، الأمر الذي انعكس بدوره على تطور العائد على الأصول، ويفسر الباحثان ذلك بأن زيادة أعداد تلك الأجهزة يعمل على تسهيل استخدام خدمات الشراء وزيادة عدد حسابات التجار والمتعاملين إلى جانب زيادة أعداد حسابات المحلات التي تمتلك نقاط البيع POS أيضًا واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (قفيشة،2021).

جدول (7): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد أجهزة نقاط البيع POS المالي على العائد على الاصول ROA

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية Sig.
عدد أجهزة نقاط البيع POS	0.000	3.146	0.009

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للشمول المالي على العائد على حقوق الملكية ROE.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model)، لمعرفة أثر تطبيق الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية ROE، حيث تم إدخال البيانات المالية للمتغيرات المستقلة التي تظهرها القوائم المالية المجمعة للبنوك خلال فترة البحث، كما تم إدخال البيانات المالية للمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) من خلال قسمة صافي الإيرادات على إجمالي حقوق الملكية، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (8): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية Sig.	معامل التحديد	اختبار F	القيمة الإحتمالية Sig.
المقدار الثابت	0.025	0.426	0.678			
ودائع العملاء	0.000	0.441	0.028			
عدد فروع ومكاتب المصارف	0.000	0.312	0.011			
عدد من يملكون حسابات بنكية	0.000	2.480	0.031	0.886	14.312	0.000
بطاقات الصراف الآلي	0.000	1.128	0.032			
عدد أجهزة الصرافات الآلية	0.000	2.662	0.022			
عدد أجهزة نقاط البيع POS	0.000	3.124	0.010			

يتبين من الجدول السابق أن قيمة F قد بلغت 14.312 وأن القيمة الإحتمالية تساوي 0 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية ROE، ويتفرع من هذه الفرضية (6) فرضيات فرعية على النحو التالي:

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لودائع العملاء على العائد على حقوق الملكية ROE).**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T لمعادلة الإنحدار قد بلغت 0.441 وأن القيمة الإحتمالية قد بلغت 0.028 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، الأمر الذي يعني وجود تأثير لنمو الودائع على العائد على حقوق الملكية، وبعد الرجوع إلى البيانات المالية الإحصائية لتطور حقوق الملكية عبر فترة البحث

(قبل تطبيق الشمول المالي وبعد التطبيق) حسب الجدول يتضح ان متوسط العائد قد بلغ 15% مقابل 6% قبل التطبيق مما يشير إلى وجود أثر للشمول المالي وودائع العملاء على العائد على حقوق الملكية واتفقت هذه التنيجة مع دراسة (عجور، 2017) .

جدول (9): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر ودائع العملاء على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
ودائع العملاء	0.000	0.441	0.028

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد فروع ومكاتب المصارف على العائد على حقوق الملكية ROE).**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي 0.312 وأن القيمة الإحتمالية 0.011 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني وجود تأثير لعدد الفروع ومكاتب المصارف على العائد على حقوق الملكية، ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة عدد الفروع والمكاتب يرافقه زيادة أعداد المتعاملين مع المصارف، وما يترتب عليه من زيادة في حركة المعاملات المالية والمصرفية حيث تشير بيانات الجدول إلى وجود زيادة في متوسط أعداد الفروع خلال الفترة التي أعقبت تطبيق عمليات الشمول المالي واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (قفيشة،2021).

جدول (10): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد فروع ومكاتب المصارف على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
عدد فروع ومكاتب المصارف	0.000	0.312	0.011

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد من يملكون حسابات بنكية على العائد على حقوق الملكية ROE).**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي (2.480) وأن القيمة الإحتمالية 0.031 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05. هذا ومن خلال الرجوع إلى البيانات الإحصائية في الجدول رقم (15) يتبين وجود زيادة في متوسط أعداد من يملكون حسابات بنكية قبل التطبيق من (1122126) إلى (2850656) بعد التطبيق، ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة وانتشار عمليات الشمول المالي التي ترتب عليها زيادة في عدد من يملكون حسابات بنكية، مما يؤدي إلى زيادة أعداد المستفيدين من الخدمات المصرفية التي تقدم لهم من خلال تلك الحسابات واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Boachie et al.,2021) .

جدول (11): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد من يملكون حسابات بنكية على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
عدد من يملكون حسابات بنكية	0.000	2.480	0.031

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد بطاقات الصراف الآلي على العائد على حقوق الملكية ROE).**

يتبين من الجدول أن T تساوي (1.128) وأن قيمة القيمة الإحتمالية 0.032 كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05. هذا ومن خلال الرجوع إلى البيانات المالية الاحصائية لتطور عدد البطاقات التي أصدرتها البنوك خلال فترة البحث (قبل وبعد تطبيق الشمول المالي) يتضح وجود تطور ملحوظ في أعداد تلك البطاقات خلال الفترة التي أعقبت عمليات تطبيق الشمول المالي، مما كان له أثر إيجابي على العائد المتحقق للمصارف، واتفقت هذه النتيجة دراسة (العنبكي وآخرون،2021).

جدول (12): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر بطاقات الصراف الآلي على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية .Sig
بطاقات الصراف الآلي	0.000	1.128	0.032

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أجهزة الصراف الآلي على العائد على حقوق الملكية ROE).**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي (2.662) وأن القيمة الإحتمالية 0.022 هي أقل من مستوى الدلالة 0.05. هذا ومن خلال الرجوع إلى البيانات المالية الإحصائية لتطور عدد أجهزة الصراف الآلية (قبل وبعد تطبيق الشمول المالي) يتضح وجود تطور لأعداد تلك الأجهزة للفترة التي تلت عمليات تطبيق الشمول المالي، وبالتالي فإن زيادة وانتشار أعداد الصرافات الآلية في المناطق في فلسطين؛ أدت إلى زيادة وتطور أعداد المتعاملين مما انعكس أثره إيجابيًا على زيادة العائد على حقوق الملكية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (لفته، وحسين، 2019).

جدول (13): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد اجهزة الصر افات الآلية على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية Sig.
عدد أجهزة الصرافات الآلية	0.000	2.662	0.022

- **اختبار الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أجهزة نقاط البيع POS على العائد على حقوق الملكية ROE).**

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار T تساوي (3.124) وأن القيمة الإحتمالية 0.010 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر لانتشار أجهزة نقاط البيع على العائد على حقوق الملكية، ويؤكد ذلك الزيادة الملحوظة في تطور أعداد نقاط البيع لأجهزة (POS) خلال فترة البحث (قبل وبعد تطبيق الشمول المالي)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Boachie et al.,2021) ودراسة (قفيشة،2021).

جدول (14): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر عدد أجهزة نقاط البيع POS على العائد على حقوق الملكية ROE

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	اختبار T	القيمة الإحتمالية Sig.
عدد أجهزة نقاط البيع POS	0.000	3.124	0.010

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

- أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عمليات الشمول المالي والعائد على الأصول ROA، واتضح أن متوسط نمو العائد على الأصول قد بلغ (1.2%) بعد التطبيق في حيث كان قبل التطبيق (0.6%) ويشير ذلك إلى وجود أثر في تطبيق الشمول المالي ونمو ودائع العملاء على العائد على الأصول.
- وأشارت نتائج البحث إلى وجود تأثير لعدد الفروع ومكاتب المصارف على العائد على الأصول.
- كما أشارت نتائج البحث إلى زيادة أعداد المستفيدين من الخدمات المصرفية التي تقدم لهم من خلال حساباتهم المصرفية وحصولهم على التسهيلات الائتمانية التي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات لتلك المصارف.
- أوضحت نتائج البحث إلى وجود تأثير في زيادة أعداد بطاقات الصراف الآلي المصدرة على العائد على الأصول، وأيضًا وجود تطور كبير في أعداد بطاقات الصراف الآلي المصدرة الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير في زيادة أعداد أجهزة الصراف الآلية على العائد على الاصول، وتبين وجود زيادة على أعداد تلك الأجهزة بدرجة كبيرة جدًا مما يعزز من عمليات الشمول المالي وانعكاسها على تطور العائد المترتب على زيادة استخدامها.
- أوضحت نتائج البحث وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات انتشار أجهزة نقاط البيع على العائد على الأصول. حيث تبين وجود زيادة مضطردة في أعداد تلك الأجهزة.
- أوضحت نتائج البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية ROE، ما يعني وجود تأثير لنمو الودائع على العائد على حقوق الملكية، حيث ظهر أن متوسط العائد قد بلغ 15% مقابل 6% قبل التطبيق مما يشير إلى وجود أثر للشمول المالي وودائع العملاء على العائد على حقوق الملكية.
- أوضحت نتائج البحث وجود تأثير لعدد الفروع ومكاتب المصارف على العائد على حقوق الملكية، وفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة عدد الفروع والمكاتب يرافقه زيادة أعداد المتعاملين مع المصارف، وما يترتب عليه من زيادة في حركة المعاملات المالية والمصرفية.
- أشارت نتائج البحث إلى وجود زيادة في متوسط أعداد من يملكون حسابات بنكية قبل التطبيق من (1122126) إلى (2850656) بعد التطبيق، وفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة وانتشار عمليات الشمول المالي التي ترتب عليها زيادة في عدد من يملكون حسابات بنكية.
- اتضح من نتائج البحث وجود تطور ملحوظ في أعداد البطاقات البنكية خلال الفترة التي أعقبت عمليات تطبيق الشمول المالي، مما كان له أثر إيجابي على العائد المتحقق للمصارف.
- كما اتضح من النتائج وجود تطور لأعداد الأجهزة المستخدمة للفترة التي تلت عمليات تطبيق الشمول المالي، وبالتالي فإن زيادة وانتشار أعداد الصرافات الآلية في فلسطين؛ أدت إلى زيادة وتطور أعداد المتعاملين مما انعكس أثره إيجابيًا على زيادة العائد على حقوق الملكية.
- أشارت نتائج البحث إلى وجود أثر لانتشار أجهزة نقاط البيع على العائد على حقوق الملكية، ويؤكد ذلك الزيادة الملحوظة في تطور أعداد نقاط البيع لأجهزة (POS) خلال فترة البحث.

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فيما يلي أهم التوصيات:

- إنشاء قسم خاص في كل مصرف يتولى مهام متابعة تطبيقات الشمول المالي مع سلطة النقد الفلسطينية في مجال تبادل المعلومات اللازمة لتعزيز التوجهات والإجراءات ذات العلاقة في هذا الخصوص.
- ابتكار وتنفيذ منتجات مصرفية تواكب تطبيق عمليات التوسع في الشمول المالي بما يلبي طموحات وطلبات كافة فئات المجتمع ويعمل على زيادة الإيرادات المصرفية .
- العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الأموال المتجمعة من ودائع العملاء واستثمارها في مجالات ائتمانية ومشروعات تنموية تساهم في دعم التنمية في فلسطين.
- متابعة تطبيق الخطة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي أعدتها سلطة النقد الفلسطينية، وبذل المزيد من الجهود لتدعيم وتعزيز عمليات التوسع والإنتشار المالي.
- مواكبة التغييرات والتطورات التي تصدرها المؤسسات الدولية التي تختص بالشمول المالي، والعمل على تطبيقها بما يتناسب مع الوضع المالي الفلسطيني.
- إعداد تقارير دورية تظهر نتائج تطبيق الشمول المالي بحيث تقيس النتائج الإجتماعية والمالية وأثرها على المجتمع الفلسطيني.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1. حسين، نفين. (2018). *دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجية المالية*. دبي: (د.ن).
2. حمدان، بدر شحدة، وأبو دية، ماجد. (2018). أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين. *مجلة الاقتصاد والمالية*: 4(2): 177-188.
3. الذبحاوي، حسن كريم، وعلي، نور جابر. (2018). الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي "دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015)". *مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية*، 15(2): 122-167.
4. الزواوي، علي عبد الحفيظ، والسريتي، إيمان عمر. (2017). أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*: *6*(1): 56-71.
5. سلطة النقد الفلسطينية. (2014). *إنجازات سلطة النقد كرست لفلسطين مكانة رائدة في مجال الإشتمال المالي*. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx\
6. سلطة النقد الفلسطينية. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
7. سلطة النقد الفلسطينية. (2021). *التقارير السنوية حتى عام 2021م. رام الله*. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
8. سلطة النقد الفلسطينية. (2018). *الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025*. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
9. الشمالي، حسين عليم. (2016). أمن وسرية المعلومات وأثرها في الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والإقتصادية*، 2(7): 187-200.
10. صندوق النقد الدولي. (2013). *آفاق الاقتصاد العالمي الآمال والواقع والمخاطر*. صندوق النقد الدولي.
11. عجور، حنين. (2017). *دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة.
12. *عليوة، رواء. (2019). أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2015م. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.*
13. غزاي، ماجد جبار، وأحمد، أحمد ميري. (2016). دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المصرفي "دراسة حالة في مصرف المتحد للإستثمار ومصرف بابل. *مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية*، 1(37): 183-215.
14. فهد، نصر حمود. (2009). *أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية*. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع.
15. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس). (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، ماس.
16. معهد الدراسات المصرفية. (2016). *إضاءات*. 18(7).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Abu, B. M., & Haruna, I. (2017). Financial inclusion and agricultural commercialization in Ghana: an empirical investigation. *Agricultural Finance Review*, 77 (4), 524-544. https://doi.org/10.1108/afr-02-2017-0007
2. Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial Inclusion And Stability In Mena: Evidence From Poverty And Inequality. *Finance Research Letters*, 24, 230-237. https://doi.org/10.1016/j.frl.2017.09.007
3. Rose, P. & Sylvia, H. (2004). *Bank Management and Financial services*. (6th ed). McGraw –hill.
4. The World Bank. (2014). *Global Financial Development: Financial Inclusion*. The World Bank
5. World Bank Group (WBG) (2016) . *The Nexus of Financial Inclusion and Financial Stability: A Study of Trade-Offs and Synergies*. https://doi.org/10.1596/1813-9450-7722
6. Yadav, P., & Sharma, A. K. (2016). Financial inclusion in India: an application of TOPSIS. *Humanomics*, 32 (3), 328-351. https://doi.org/10.1108/h-09-2015-0061
7. Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Review of Development Finance*, 6(1), 46-57.

رفاد REFAAD
www.refaad.com

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال
Global Journal of Economics and Business (GJEB)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2
E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

The Impact of Achieving Financial Inclusion Dimensions on the Banking Performance in Palestine

Yasser Abed Taha Al-Shurafa
Faculty of Commerce, Islamic University of Gaza, Palestine
yshorafa@iugaza.edu.ps

Ahmad Yahya Mohammad Shaheen
The Islamic University of Gaza, Palestine

Received: 8/5/2022 **Revised:** 7/6/2022 **Accepted:** 6/8/2022 **DOI:** https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.5.5

Abstract: The study aims at identifying the extent of the impact of achieving the dimensions of financial inclusion on the banking performance in Palestine by working to reach, use and proliferate these services and their quality, which is represented in indicators (the development of customer deposits, the development in the number of bank branches and offices, the development in the number of those who have bank accounts, the development in the number of ATM cards, and the development in the number of ATMs and the number of POS machines). The banking performance was measured using the following financial measurement indicators (Return on Assets ROA, and Return on Equity RO). The study relied on the annual financial reports, that were published statistics issued by the Palestinian Monetary Authority for the banks under study from (2001) to (2018). For the purposes of the study, the necessary statistical tests were used in this regard, which are the multiple linear regression model and the T-Test model. The study also compared between the averages of financial statements for the period before applying financial inclusion with the averages of financial statements for the period after applying financial inclusion. The most important findings of the study is that the application of financial inclusion dimensions have an impact on the banking performance in Palestine in terms of the presence of growth and development in all banking indicators that reflected its impact on increasing the achieved banking returns. The growth in the return on assets and the return on equity was greater than the growth in the return of credit facilities and the return on investment.The most important recommendations of the study are that the study recommended strengthening financial inclusion operations in Palestine and setting up the necessary mechanisms to support its application in banks in a manner that is suitable to achieving acceptable gains for banks, clients and capital owners alike. The study also recommended that the banking sector should pay attention to improving methods of managing depositors' funds through diversification and invent advanced banking services that keep pace the level of banking services provided by banks in developed countries.

Keywords: *financial inclusion; banking performance; banking Palestine.*

References:

1. 'jwr, Hnyn. (2017). Dwr Aleshtmal Almaly Lda Almsarf Alwtnyh Fy Thqyq Alms'wlyh Alajtma'yh Tjah Al'mla')Drash Halh Albnwk Aleslamyh Al'amlh Fy Qta' Ghzh). (Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh). Aljam'h Aleslamyh Bghzh.
2. 'lywh, Rwa'. (2019). Athr Ttwr Alshmwl Almaly 'la Mstwa Almyzh Altnafsyh Almsrfyh Drash Ttbyqyh 'la Albnwk Almdrjh Fy Bwrsh Flstyn Khlal Alftrh 2014-2015m. (Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh), Aljam'h Aleslamyh, Ghzh.
3. Aldbhawy, Hsn Krym, W'ly, Nwr Jabr. (2018). Alhwkmh Almsrfyh Wan'kasha 'la Alada' Almsrfy "Drash 'la 'ynh Mn Almsarf Altjaryh Alkhash Llmdh (2015-2005)". Mjlt Alghry Ll'lwm Aleqtsadyh Waledaryh, 15(2): 122-167.
4. Fhd, Nsr Hmwd. (2009). Athr Alsyasat Aleqtsadyh Fy Ada' Almsarf Altjaryh. T1. Dar Sfa' Llnshr Waltwzy'.
5. Ghzay, Majd Jbar, Wahmd, Ahmd Myry. (2016). Dwr Almqarnh Almrj'yh Fy Thsyn Alada' Almsrfy "Drash Halh Fy Msrf Almthd Llestthmar Wmsrf Babl. Mjlt Alghry Ll'lwm Aleqtsadyh Waledaryh, 1(37): 183-215.
6. Hmdan, Bdr Shhdh, Wabw Dyh, Majd. (2018). Athr Alashtmal Almaly 'la Altnmyh Alaqtsadyh Fy Flstyn. Mjlt Alaqtsad Walmalyh: 4(2): 177-188.

7. Hsyn, Nfyn. (2018). Drash Alshmwl Almaly Wthwrh Altknwlwjyh Almalyh. Dby: (D.N).
8. M'hd Abhath Alsyasat Aleqtsadyh Alflstyny (Mas). (2016). Alshmwl Almaly Fy Flstyn. Ram Allh: M'hd Abhath Alsyasat Aleqtsadyh Alflstyny, Mas.
9. M'hd Aldrasat Almsrfyh. (2016). Eda'at. 18(7).
10. Alshmaly, Hsyn 'lym. (2016). Amn Wsryh Alm'lwmat Wathrha Fy Alada' Almsrfy: Drash Ttbyqyh 'la Albnwk Al'amlh Fy Alardn. Mjlt Jam't Alqds Almftwhh Llabhath Waldrasat Aledaryh Waleqtsadyh, 2(7), 187-200.
11. Slth Alnqd Alflstynyh. (2014). Enjazat Slth Alnqd Krst Lflstyn Mkanh Ra'dh Fy Mjal Aleshtmal Almaly. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx\
12. Sltt Alnqd Alflstynyh. (2016). Alshmwl Almaly Fy Flstyn. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
13. Sltt Alnqd Alflstynyh. (2021). Altqaryr Alsnwyh Hta 'am 2021m. Ram Allh. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
14. Sltt Alnqd Alflstynyh. (2018). Alestratyjyh Alwtnyh Llshmwl Almaly Fy Flstyn 2018-2025. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
15. Sndwq Alnqd Aldwly. (2013). Afaq Alaqtsad Al'almy Alamal Walwaq' Walmkhatr. Sndwq Alnqd Aldwly.
16. Alzwawy, 'ly 'bd Alhfyz, Walsryty, Eyman 'mr. (2017). Athr Kfa'h Altklfh Almsrfyh 'la Ada' Almsarf Altjaryh Allybyh. Mjlt Drasat Alaqtsad Wala'mal: 6(1): 56-71.